(مُبْتَدِئًا) حال مقدّرة من (عبد الواحد)[1]، ولـمّا كان نظم الكتاب وتأليفه أمرًا ذا بال، أي شأنٍ يُهتمّ به، وكلّ ما هو كذلك تطلّب بداءته بالبسملة؛ لقوله صلّى الله عليه وسلّم: «كلّ أمر ذي بال[2] لا يبدأ فيه

---

(1) قوله: (حال مقدّرة) أي مستقبلة، وفيه أنّ من قدّر الابتداء بالتسمية ليس مبتدئا بها بالفعل، والمطلوب الابتداء بها بالفعل، وقال الشيخ سيدي محمّد جسّوس: حال ماضية، أي: يقول عبد الواحد ابن عاشر وقد كان ابتدأ بالبسملة فيما مضى: الحمد لله. وفيه بحث انظره في شرح شيخ شيوخنا سيدي الطيّب.

(2) قوله: (كلّ أمر ذي بال) البال: الشأن، كما في الشرح، والتنكير للتعظيم، أي: ذي شأن عظيم وحال يُهتمّ به، أو البال بمعنى القلب، والإضافة لشبه الملك، أي كلّ أمر يشغل صاحبه حتى كأنّه ملك له.

والأبتر: فاقد الذنَب من نوع ما له ذنَب.

شبّه الأمر المهمّ الفاقد للتسمية بذي العيب المنفّر بجامع النقص والحقارة، إلحاقًا للمعنوي بالحسّيّ؛ لمزيد الإيضاح، وهو تشبيه بليغ بحذف الأداة، وليس باستعارة؛ للجمع بين طريفي التشبيه.

والأمر بابتداء الأمور المهمة بالبسملة مأخوذ من الحديث بطريق الكناية، وهي أبلغ من التصريح؛ لأنّه إذا كا غير المبدوء بها ناقصا شرعا كان المبدوء بها هو الكامل شرعا، فيلزم طلب الابتداء بها، وهو المراد.

وخرج بالتقييد بقوله: (ذي بال) أمران:

أحدهما: ما نهي عنه ولو كراهة، فتكره في المكروه والمحرّم، أو تحرم فيهما، أو تكره في المكروه وتحرم في المحرّم، أقوال ذكرها خ في ضيح. بل قال التفتازانيّ في شرح النسفيّة: من سمّى الله عند الزنا أو شرب الخمر يكفر إذا فعل ذلك استخفافًا، وإلا فلا يكفّر أحد بذنب من أهل القبلة. والشِّعْرُ: إن كان محرّما فكغيره من المحرّمات، وإن احتوى على عِلْم أو وعظ ندبت فيه كسائر كتب العلم، وإلا فأجازها فيه ابن جبير ومنعها الشعبيّ.

الثاني: كلّ محقّر كحركة يد أو رجل؛ تيسيرا على العباد، إذ لو طلبت مع كلّ حركة وسكون لزم غاية الحرج.

وفي ضيح: لا تشرع في الأذان والحجّ والذكر والدعاء.

فالحديث من العامّ المخصوص، وبه يسقط ما يقال: من المهمّ شرعا البسملة، فتشرع لها، وتشرع للثانية ثالثة وهلمّ جرًّا، فتسلسل. والحاصل: أنّ الأفعال باعتبار التسمية ثلاثة أنواع: ما لا تشرع فيه لشرفه بنفسه، وما لا تشرع فيه لحقارته شرعًا وطبعًا، وما تشرع فيه للاهتمام به شرعًا أو طبعًا.

ببسم الله فهو أبتر»[1] بدأ بها النّاظم فقال: (مُبْتَدِئًا بِاسْمِ الإلَهِ القَادِرِ).

والقادر: من له القدرة، وهو صفة للإله[2].

(1) قوله: (لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر) هكذا بخطّ المؤلّف بباءين وإسقاط (الرّحمن الرّحيم)، وختمه بقوله: (فهو أبتر)، ولعلّه رواية بالمعنى، فإنّه لم يوجد في رواية من الرّوايات بهذا اللّفظ، بل الموجود بباء واحدة، رواه الخطيب في جامعه: «لا يبتدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» *، وفي لفظ: (أبتر)، وفي آخر: (أجذم).

وهذا الحديث رواه السيوطيّ في جامعه وغيره، قال النوويّ في الأذكار: وهو حديث حسن، وقد روي موصولا ومرسلا.

قال خاتمة الحفّاظ بالمغرب أبو العلاء سيدي إدريس بن محمّد العراقي الحسنيّ: وأخرجه -أيضا- ابن بشكوال في فوائده، وابن السبكيّ في طبقاته، ومدار طرقهم على رجل قال بعض الحفّاظ فيه: ليس بشيء، وآخر جهّله الحافظ ابن حجر، وآخر ضعيف.

ولأجل هذا جزم ابن حجر بأنّ إسناده واه، وهو شديد الضعف، ولا يُعمل به حتى في فضائل الأعمال حسب ما هو مقرّر في كتب الاصطلاح وتواريخ الرجال.

-------

* قوله: (بباء) الخ، كذا في الأصل، لكن الذي في الجامع الصغير: (لا يبدأ) بدون تاء، وبدون (فهو)، وبباءين في (ببسم).

(2) قوله: (وهو صفة للإله) أي صفة مدح، وفيه إشعار بتبرّي النّاظم من حوله وقوّته، وتفويضه لمن له القدرة، وعلى قدر تحقيق العبد بهذا المعنى تنفعل له الأشياء، وتُسخَّر له المكوّنات.

والحمد لغة: الوصف بالجميل[1] على جهة التّعظيم والتّبجيل.

وقد أكثر النّاس في هذا المحلّ من الكلام على حقيقة الحمد والشّكر اللّغويّيْن والشّرعيّيْن وما بينهما من الخصوص والعموم، وقد ذكرنا في الشرح الكبير من ذلك جملة صالحة فراجعه إن شئت.

---

(1) قوله: (الوصف بالجميل) يحتمل أن يكون (بالجميل) هو المحمود به، فيكون قد ترك المحمود عليه، أو المحمود عليه، بجعل الباء بمعنى على، فيكون قد ترك المحمود به، وذلك لأنّ أركان الحمد خمسة: الصّيغة، والحامد، والمحمود، وهذه الثلاثة يتضمّنها لفظ الوصف، وهو خاصّ باللّسان، والرّابع: المحمود به، وهو صفة كمال يدرك العقل السليم حسنها، والمراد: كونه جميلا في الواقع شرعًا أو عادةً أو عند الحامد، والخامس: المحمود عليه، وهو ما يقع الوصف الجميل مقابله أو بإزائه، فهو كالباعث على الحمد، وواحد من هذين مصرّح به في التّعريف دون الآخر.

وقيّد الإمام الفخر الرازيّ المحمود عليه بالاختياريّ، مفرّقًا بين الحمد والمدح، فقوله: (الوصف) جنس، وقوله: (الجميل) مخرج للذّمّ، و(على الجميل) مخرج لما إذا كان الباعثُ على الوصف بالجميل غيرَ الجميل، كمن مدح شخصًا اتّقاءً له، أو حياءً منه، أو تهكّمًا، وقيّد الاختياريّ فيه فقط، لا فيما قبله على الأصحّ فيهما، وهو مخرج لما إذا كان الباعث على الوصف بالجميل جميلا غير اختياريّ، كصفاء اللؤلؤة، فهو مدح لا حمد.

ثمّ الاختياريّ إمّا حقيقيّ، كالخلق، والرّزق، والهداية، والتعليم، ونحو ذلك، وإمّا حكميّ، كالقدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، ونحو ذلك ممّا هو مبدأ للأفعال الاختياريّة، فيدخل حينئذ الثناء على الصفات القديمة في حدّ الحمد؛ لأنّها وإن لم توصف بكونها اختياريّة حقيقة فهي اختياريّة حكمًا، ويدخل -أيضا- الحمد على صفات المخلوق الذاتيّة، كقدرته، وشجاعته -مثلا- وإن كانتا ليستا بفعل ولا يوصفان بالاختياريّ فهما مبتدأ الأفعال الاختياريّة من النّعمة والخوض في الهلاك، ويدخل في الحدّ -أيضا- قول بعض العرب في مقام التّفاخر والمدح: فلان السفّاك للدّماء، النهّاب للأموال، ونحوه، فإنّه حمد لغة، وإن لم يجز الثّناء به شرعًا.

ولإشعار الحمد بالاختيار اختير في مفتتح القرآن على المدح، فكانت أوّل جملة من الكتاب الحكيم تفيد أنّه فاعل بالاختيار لا بطبع أو تعليل، وهي قاعدة عظيمة في أصول الدِّين.